Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 539-550
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Imbalance of Power and the Reshaping of Regional Security Policies: A Study of the U.S.–Israeli Conflict with Iran

Dr. Fathi Omran Al-Dweihesh *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Azzaytuna University, Libya

اختلال توازن القوى وإعادة تشكيل السياسات الأمنية الإقليمية: دراسة في الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران

د. فتحي عمران الدويهش *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا

*Corresponding author: dweihesh@gmail.com

Received: March 29, 2026	Accepted: May 07, 2026	Published: May 28, 2026

Abstract:
This study examines the imbalance of power in the Middle East in the context of the U.S.–Israeli conflict with Iran and its transformations within the regional system. It analyzes the evolution of security concepts among the involved actors, particularly the shift toward asymmetric deterrence and the use of non-conventional tools. The study also highlights the impact of this conflict on reshaping regional alliances and the rising role of non-state actors. Furthermore, it explores its implications for the security policies of regional states, especially in light of the growing importance of strategic waterways. The study concludes that the regional system is moving toward a fragile balance based on conflict management rather than resolution.

Keywords: Middle East, Power Balance, Iran, U.S.–Israeli Conflict, Regional Security.

الملخص
يتناول هذا البحث اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط في ظل الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران، وتحولاته في بنية النظام الإقليمي. ويحلل تطور مفاهيم الأمن لدى الأطراف المعنية، خاصة الانتقال نحو أنماط الردع غير المتكافئ واستخدام الأدوات غير التقليدية. كما يبرز أثر هذا الصراع في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وصعود دور الفاعلين من غير الدول. ويستعرض انعكاساته على السياسات الأمنية لدول المنطقة، خاصة في ظل تصاعد أهمية الممرات الاستراتيجية. ويخلص إلى أن النظام الإقليمي يتجه نحو توازن هش قائم على إدارة الصراع بدلًا من حسمه.

الكلمات المفتاحية :الشرق الأوسط، توازن القوى، إيران، الصراع الأمريكي–الإسرائيلي، الأمن الإقليمي.

المقدمة

يشهد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، تحولات بنيوية عميقة في طبيعة توازن القوى، لم تعد تقتصر على إعادة توزيع القدرات العسكرية التقليدية، بل امتدت

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لتشمل تحولًا نوعيًا في مفهوم القوة ذاتها وأدوات توظيفها. فقد أدى تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية إلى بروز أنماط جديدة من الصراع تتجاوز الحروب التقليدية، لتشمل الحروب غير المتكافئة، والعمليات السيبرانية، واستخدام الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية كوسائل رئيسية في إدارة التفاعلات الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، يبرز الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران بوصفه أحد أبرز محددات إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة، حيث يعكس نموذجًا معقدًا للصراعات المعاصرة القائمة على تداخل مستويات المواجهة وتعدد أدواتها. إذ لم يعد هذا الصراع محكومًا بمنطق الحسم العسكري المباشر، بل بات أقرب إلى نمط من "إدارة الصراع" عبر استراتيجيات الردع المتبادل، خاصة في صورته غير المتكافئة، التي تعتمد على توظيف القدرات غير التقليدية، مثل الصواريخ، والطائرات المسيّرة، والقدرات السيبرانية، واستخدام الممرات المائية إلى جانب توسيع نطاق النفوذ الإقليمي.

وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تعريف مفاهيم الأمن القومي لدى الأطراف الفاعلة، حيث انتقلت من مقاربات تقليدية تركز على الدفاع عن الحدود، إلى مقاربات أكثر شمولًا تقوم على إدارة التهديدات خارج المجال الجغرافي للدولة، وبناء عمق استراتيجي ممتد. كما انعكس ذلك على السياسات الأمنية لدول المنطقة، التي اتجهت نحو تبني استراتيجيات أكثر مرونة وتكيفًا مع طبيعة التهديدات المركبة، إلى جانب إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في صورة أكثر سيولة ووظيفية.

ومن جهة أخرى، برزت الممرات الاستراتيجية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، كأحد أهم عناصر الصراع، لما تمثله من أهمية حيوية في أمن الطاقة العالمي، حيث تحولت إلى أدوات ضغط جيوسياسي تؤثر في التوازنات الإقليمية والدولية على حد سواء. كما تزايد دور الفاعلين من غير الدول في معادلة الصراع، بما يعكس انتقال النظام الإقليمي نحو مستوى أعلى من التعقيد وعدم اليقين.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين اختلال توازن القوى الناتج عن الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران، وظهور سياسات أمنية إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، من خلال فهم طبيعة هذا الصراع، وتحولات مفاهيم الأمن لدى أطرافه، وانعكاساته على بنية النظام الإقليمي ومستقبله.

إشكالية البحث

الى أي مدى أسهم اختلال توازن القوى الناتج عن الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران في ظهور سياسات أمن إقليمية جديدة في الشرق الأوسط؟ وكيف انعكس ذلك على السياسات الأمنية لدول المنطقة؟

فرضية البحث .

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن اختلال توازن القوى الناتج عن الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران يؤدي إلى إعادة تشكيل المفاهيم الاستراتيجية للأمن لدى أطراف الصراع، بما ينعكس في تبني سياسات أمنية إقليمية أكثر تعقيدًا ومرونة، وإعادة ترتيب التحالفات في الشرق الأوسط، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى زيادة هشاشة النظام الأمني الإقليمي بدلًا من تحقيق الاستقرار.

أهداف البحث

1- تحليل طبيعة الصراع وأبعاده الاستراتيجية
2- دراسة تطور مفهوم الأمن لدى إسرائيل وإيران
3- فهم تأثير الصراع على توازن القوى الإقليمي
4- تحليل التحولات في السياسات الأمنية لدول المنطقة
5- استشراف مستقبل الأمن الإقليمي

أهمية البحث

1- يربط بين نظرية توازن القوى ومفاهيم الأمن القومي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2- يفسر التحولات الجارية في السياسات الأمنية الإقليمية
3- يقدم تصورًا لمستقبل النظام الأمني في الشرق الأوسط

منهجية البحث

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتحليل الظواهر الأمنية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران، كما تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة مفاهيم الأمن لدى الأطراف المختلفة.

المبحث الأول – مفهوم الامن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي والإيراني

المطلب الأول: مفهوم الأمن في الفكر الإسرائيلي

يعد الأمن القومي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية العامة لدولة إسرائيل، حيث يحتل موقعاً مركزياً في منظومة التفكير السياسي والأمني للدولة. وينظر إلى هذه المسألة بوصفها قضية وجودية ترتبط ببقاء الدولة واستمرارها في بيئة إقليمية تعتبرها القيادة الإسرائيلية بيئة تهديد دائم. وانطلاقاً من ذلك، تحلل مختلف التحديات والمتغيرات التي تمس الأمن القومي الإسرائيلي في إطار مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك التحولات الجيوسياسية وموازين القوى في النظام الدولي.

وقد تشكّلت الملامح الأولى لنظرية الأمن الإسرائيلية في السنوات الأولى لقيام الدولة، حيث وضع ديفيد بن غوريون الأسس الفكرية والاستراتيجية لهذه النظرية، مستنداً إلى إدراك طبيعة البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل، وإلى التصور الصهيوني القائم على ضرورة ضمان التفوق العسكري والاستراتيجي في مواجهة ما اعتُبر آنذاك تهديداً عربياً مستمراً. ومع مرور الوقت، خضعت هذه النظرية إلى عمليات تطوير وتعديل متواصلة من قبل القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، بما يتناسب مع التحولات التي شهدتها المنطقة، ومع التغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية (طاهر، 1991)

وفي هذا السياق، ارتبط مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بجملة من المرتكزات الفكرية والسياسية المستمدة من الأيديولوجيا الصهيونية، التي تقوم على فكرة البقاء والوجود في بيئة معادية. وقد انعكس هذا التصور في المقولة الشهيرة "نكون أو لا نكون"، التي أصبحت أحد الشعارات الضمنية الحاكمة للفكر الأمني الإسرائيلي. وبناءً على ذلك، تحوّلت قضية الأمن إلى الإطار المرجعي الذي يوجّه السياسات الإسرائيلية في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما اعتمدت إسرائيل في صياغة عقيدتها الأمنية على مجموعة من المحددات الأساسية، من بينها العامل الديمغرافي، والقدرات الاقتصادية، والموقع الجيوسياسي، فضلاً عن طبيعة التهديدات الإقليمية.

ومن الخصائص البارزة لنظرية الأمن الإسرائيلي طابعها الديناميكي والمتغير، إذ تدرك القيادات الإسرائيلية أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بها تتسم بدرجة عالية من التحول وعدم الاستقرار، الأمر الذي يفرض ضرورة مراجعة المفاهيم الأمنية بصورة مستمرة. كما أن الطبيعة الوظيفية للدولة العبرية تجعل من البعد العسكري العنصر الأكثر مركزية في إطار الأمن القومي، بينما ينظر إلى الأدوات السياسية والدبلوماسية باعتبارها وسائل مساندة تسهم في تعزيز المكاسب الأمنية أو معالجة الثغرات التي قد تظهر في المجال العسكري.

مفهوم الأمن القومي في المنظور الإسرائيلي

بصورة عامة يشير مفهوم الأمن القومي إلى مجموعة السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة من أجل حماية كيانها السياسي وسلامة أراضيها وضمان استمرار مصالحها الحيوية في مواجهة التهديدات المختلفة .أما في السياق الإسرائيلي، فقد اكتسب هذا المفهوم دلالة أكثر ارتباطاً بالبقاء والوجود، نتيجة الخصوصية التي ترى إسرائيل أنها تميز وضعها الاستراتيجي.

وفي هذا الإطار يرى الباحث الإسرائيلي (تسفي شور) أن الوضع الدفاعي لإسرائيل يختلف عن أوضاع معظم دول العالم، نظراً لما تعتبره تهديداً عسكرياً دائماً منذ تأسيس الدولة. ومن ثم، فإن الحفاظ على الأمن القومي يتطلب بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق الردع ومنع أي تهديد محتمل. وبناء على هذا التصور،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أصبحت القوة العسكرية أحد الأعمدة الأساسية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، إلى جانب الحفاظ على شبكة من التحالفات الدولية، خاصة مع القوى الغربية التي توفر لإسرائيل دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً يعزز تفوقها الاستراتيجي في المنطقة (موسى، 2014).

وقد مر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بعدة مراحل تطورية، تأثرت إلى حد كبير بالحروب العربية – الإسرائيلية وبالتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

المرحلة الأولى: اعتمدت على مبدأ **الضربة الاستباقية** الذي نشأ نتيجة افتقار إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي. ويقوم هذا المبدأ على ضرورة نقل المعركة إلى أراضي الخصم وعدم السماح بوقوع الحرب داخل الأراضي الإسرائيلية، وهو ما ظهر في العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في مراحل مبكرة من تاريخها، ومن أبرزها مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر 1956 عقب قرار تأميم قناة السويس.

المرحلة الثانية: تمثلت في بروز مفهوم (الحدود الآمنة)، وهو المفهوم الذي تبلور بصورة أكثر وضوحاً بعد حرب يونيو 1967 .وقد طرح هذا التصور وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك آبا إيبان، الذي أكد أن أمن إسرائيل يتطلب امتلاك حدود جغرافية يمكن الدفاع عنها عسكرياً دون الحاجة الدائمة إلى شن حروب وقائية.

المرحلة الثالثة :جاءت بعد حرب أكتوبر 1973 التي كشفت عن قصور بعض الافتراضات التي قامت عليها الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية. وقد دفع ذلك إسرائيل إلى تبني مقاربات أكثر مرونة تقوم على تعزيز قدرات الردع، والاحتفاظ بخيار الضربات الوقائية ضد أي تهديد استراتيجي محتمل، كما حدث في تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981.

الركائز التقليدية للأمن الإسرائيلي (الردع – الإنذار – الحسم السريع)

تستند العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى مجموعة من المرتكزات الفكرية والاستراتيجية التي صاغ ملامحها الأولى ديفيد بن غوريون في السنوات الأولى لقيام الدولة. وقد انطلقت هذه العقيدة من إدراك عميق لطبيعة البيئة الجغرافية والديمغرافية التي تعمل ضمنها إسرائيل، باعتبارها كياناً محدود المساحة مقارنة بالدول العربية المحيطة بها، ويعاني من نقص في العمق الاستراتيجي ومن محدودية نسبية في الموارد البشرية اللازمة لخوض حروب طويلة الأمد. ومن ثمّ سعت القيادة الإسرائيلية إلى بناء تصور أمني يقوم على ضمان بقاء الدولة ومنع تعرضها لتهديد وجودي، وذلك عبر صياغة مجموعة من المبادئ التي تشكل الأساس للعقيدة الأمنية الإسرائيلية.

أولاً: الردع بوصفه الركيزة الأساسية يعد مبدأ الردع أحد الأعمدة المركزية في الفكر الأمني الإسرائيلي. ويقوم هذا المبدأ على إقناع الخصم بأن تكلفة أي هجوم محتمل ضد إسرائيل ستكون مرتفعة إلى حد يجعله يحجم عن اتخاذ قرار المواجهة. ويتحقق ذلك من خلال الحفاظ على تفوق نوعي في القدرات العسكرية، وتعزيز الجاهزية القتالية، وتأكيد القدرة على الرد السريع والحاسم. وبهذا المعنى، يشكل الردع الأساس الذي تقوم عليه الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية.

ثانياً: نقل المعركة إلى أرض الخصم نظراً لافتقار إسرائيل إلى عمق جغرافي واسع، تبنت عقيدتها الأمنية مبدأ نقل العمليات العسكرية إلى أراضي الخصم فور اندلاع أي مواجهة مسلحة. ويهدف هذا المبدأ إلى حماية الجبهة الداخلية وتقليل الخسائر البشرية والمادية داخل إسرائيل، إضافة إلى إبعاد العمليات القتالية عن المراكز السكانية والمنشآت الحيوية، وإجبار الخصم على خوض المعركة في بيئته الجغرافية.

ثالثاً: الحسم العسكري وتدمير القدرات القتالية للخصم ترى العقيدة الأمنية الإسرائيلية أن تحقيق النصر لا يقتصر على صد الهجوم أو احتوائه، بل يتطلب إلحاق هزيمة حاسمة بالقوة العسكرية المعادية ومنعها من إعادة بناء قدراتها القتالية في المدى القريب. ولذلك ركزت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على تحقيق الحسم السريع عبر الاستخدام المكثف للقوة الجوية والمناورة البرية السريعة، بما يؤدي إلى تدمير البنية العسكرية للخصم وتقويض قدرته على مواصلة القتال.

رابعاً: السيطرة على مناطق ذات أهمية استراتيجية في بعض الحالات اعتُبر احتلال مناطق معينة وسيلة لتعزيز الأمن الإسرائيلي وليس مجرد هدف توسعي تقليدي. فقد رأت القيادة الإسرائيلية أن السيطرة المؤقتة أو الدائمة على مناطق ذات أهمية جغرافية يمكن أن توفر عمقاً استراتيجياً إضافياً وتحسن القدرة الدفاعية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

للدولة، كما حدث عقب حرب يونيو 1967 عندما أصبحت الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وسيناء ذات أهمية كبيرة في الحسابات الأمنية الإسرائيلية.
خامساً: الضربة الاستباقية كأداة دفاعية هجومية تحتل الضربة الاستباقية موقعاً مهماً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، إذ تُعد وسيلة لإحباط التهديدات المحتملة قبل تحولها إلى خطر فعلي. غير أن هذا الخيار يرتبط عادة بتوافر معلومات استخبارية دقيقة تؤكد وجود استعدادات عسكرية معادية. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المبادأة العملياتية وتقليل الخسائر المحتملة عبر توجيه ضربة مبكرة تقوض قدرات الخصم منذ بداية المواجهة.
سادساً: الردع النووي كخيار أخير مع تطور البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، برز لدى صانعي القرار الإسرائيليين تصور يقوم على امتلاك قدرة ردع نووية تشكل الضمانة النهائية لبقاء الدولة في حال تعرضها لتهديد وجودي. وقد عبّر ديفيد بن غوريون منذ وقت مبكر عن قناعته بضرورة امتلاك إسرائيل لقدرات غير تقليدية تضمن تفوقها الاستراتيجي. ومن هذا المنطلق جرى تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي في مفاعل ديمونا النووي ضمن سياسة تقوم على ما يُعرف بـ"الغموض النووي"، أي عدم الإعلان الرسمي عن امتلاك السلاح النووي مع الحفاظ على القدرة الرادعة الكامنة. (مناع، 2025)

التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التغيرات الإقليمية

شهدت نظرية الأمن الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في طبيعة أدواتها ومحدداتها، نتيجة التحولات التي شهدتها البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط. فقد قامت العقيدة الأمنية الإسرائيلية التقليدية منذ تأسيس الدولة على ثلاث ركائز رئيسية هي **الردع، والإنذار المبكر، والحسم العسكري السريع**، وهي مبادئ صاغها قادة الدولة الأوائل لضمان التفوق العسكري في مواجهة محيط إقليمي يُنظر إليه باعتباره مصدر تهديد دائم(lnbar, 2008) .
ومع تغير طبيعة التهديدات الإقليمية وتراجع احتمالات الحروب التقليدية واسعة النطاق بين الجيوش النظامية، بدأت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تتجه نحو تبني مقاربات أكثر مرونة تعتمد على **الاستباق والضربات الوقائية**، إضافة إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل مجالات جديدة مثل الأمن التكنولوجي والأمن السيبراني والعمل الاستخباراتي المتقدم.
وقد ارتبط هذا التحول كذلك بتغير طبيعة مصادر التهديد، إذ لم تعد التحديات الأمنية تقتصر على الجيوش النظامية للدول، بل أصبحت تشمل فاعلين غير حكوميين، إضافة إلى التهديدات الصاروخية والتكنولوجية. لذلك اتجهت إسرائيل إلى تعزيز قدراتها الاستخباراتية والعسكرية خارج حدودها، وتطوير استراتيجيات قادرة على مواجهة هذه التهديدات قبل أن تتحول إلى خطر مباشر على أمنها القومي.
كما عملت إسرائيل على توسيع شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية، إدراكا منها أن التحالفات والتفاهمات الأمنية يمكن أن تسهم في تعزيز أمنها الاستراتيجي، وفي هذا الإطار برزت أهمية التعاون الأمني مع بعض الدول الإقليمية، إلى جانب استمرار الاعتماد على الدعم الاستراتيجي للقوى الكبرى، وهو ما يعكس اتجاهاً متزايداً نحو دمج الأدوات العسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية ضمن مفهوم شامل للأمن القومي. (Guzansky, 2015)
وبناءً على ذلك يمكن القول إن نظرية الأمن الإسرائيلية انتقلت تدريجيًا من نموذج يقوم أساسًا على الحسم العسكري السريع في الحروب التقليدية إلى نموذج أكثر تعقيدًا يعتمد على مزيج من الردع العسكري والتفوق التكنولوجي والعمل الاستخباراتي وبناء الشراكات الأمنية الإقليمية، وهو تحول يعكس التغيرات التي شهدها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة.

المطلب الثاني – الامن في الفكر الاستراتيجي الإيراني.

أولا: المرتكزات الفكرية والاستراتيجية للأمن القومي الإيراني

تشكل المبادئ الحاكمة لسياسة الأمن القومي لدى إيران الإطار النظري والمرجعي الذي يوجه سلوكها الاستراتيجي في البيئتين الإقليمية والدولية، حيث تقوم هذه السياسة على تصور مركب للأمن لا يقتصر على البعد الدفاعي التقليدي، بل يمتد ليشمل توسيع نطاق التأثير الخارجي باعتباره شرطًا لازمًا لحماية الداخل. ومن هذا المنطلق، تتبنى إيران مقاربة تعتبر أن عمقها الاستراتيجي لا يبنى داخل حدودها الجغرافية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فحسب، وإنما عبر شبكات نفوذ ممتدة في محيطها الإقليمي، بما يضمن لها القدرة على إدارة التهديدات قبل وصولها إلى المجال الحيوي للدولة.
وفي هذا السياق، يبرز مبدأ (إدارة الصراع في المنطقة الرمادية) كأحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الإيرانية، حيث تعتمد طهران على العمل في المساحة الفاصلة بين الحرب والسلم، بما يسمح لها بتحقيق أهدافها دون الانجرار إلى مواجهات عسكرية شاملة. ويطبق هذا المبدأ عمليا من خلال توظيف أدوات غير تقليدية، تشمل دعم الفاعلين من غير الدول (الوكلاء)، واستخدام القدرات الصاروخية والطائرات المسيرة، وتنفيذ عمليات محدودة ومدروسة، بما يحقق الردع التدريجي ويمنع ارتفاع التصعيد الى مستويات خارج السيطرة.
كما تقوم هذه المبادئ على فكرة تنويع مصادر القوة، في ظل وجود القيود المفروضة على القدرات العسكرية التقليدية، سواء بسبب العقوبات الاقتصادية أو الفجوة التكنولوجية مقارنة بالقوى الكبرى. ولهذا، اتجهت إيران إلى تطوير قدرات غير متماثلة لتعويض هذا النقص، مع التركيز على المرونة العملياتية والقدرة على المناورة. ويشمل ذلك تعزيز البنية التحتية الدفاعية، خاصة المنشآت المحصنة تحت الأرض، وتبني تكتيكات الإخفاء والخداع، بما يرفع من قدرة النظام على الصمود في حال تعرضه لهجوم.
أما على المستوى النووي، فيمثل البرنامج النووي أحد الأعمدة المركزية في منظومة الأمن القومي الإيراني، حيث لا ينظر إليه كأداة تقنية فقط، بل كعنصر استراتيجي متعدد الوظائف، يجمع بين الردع، والضغط السياسي، وتعزيز المكانة الدولية. وتدار هذه الورقة ضمن سياسة قائمة على الصبر الاستراتيجي والتدرج والغموض البناء، بما يسمح لإيران بتعظيم مكاسبها دون تجاوز الخطوط التي قد تستدعي ردودًا دولية حاسمة. (الإيرانية، 2023)
وبذلك، يمكن القول إن المبادئ الأساسية لسياسة الأمن القومي الإيراني تقوم على ثلاثية مترابطة: (توسيع النفوذ – إدارة الصراع دون حرب شاملة – بناء قوة غير تقليدية مرنة)، وهي ثلاثية توفر الأساس الذي تبنى عليه التحولات اللاحقة في الاستراتيجية الأمنية.

ثانيًا: تحول الاستراتيجية الأمنية الإيرانية نحو إدارة التصعيد والردع متعدد الأبعاد بعد 2025

مع انتهاء القيود المفروضة على البرنامج النووي في عام 2025، انتقلت إيران من مرحلة ترسيخ المبادئ إلى مرحلة إعادة تفعيلها وتطويرها ضمن سياق استراتيجي أكثر ديناميكية، يمكن توصيفه بنهج (إدارة التصعيد المحسوب). ويعكس هذا التحول انتقالًا نوعيًا من التركيز على الاحتواء والصبر إلى اعتماد سياسة أكثر فاعلية في توجيه التفاعلات الإقليمية، دون التخلي عن الأسس التقليدية للعقيدة الأمنية.
ففي حين كانت إيران في السابق تعتمد بشكل رئيسي على الردع غير المباشر، فإن الاستراتيجية الجديدة تظهر ميلًا نحو إعادة تعريف الردع ليصبح أداة لإدارة التوازنات وليس فقط لمنع التهديد. وقد تجسد ذلك في الانتقال نحو ما يمكن تسميته (الردع متعدد الأبعاد)، الذي يجمع بين القدرات النووية والصاروخية، والأدوات الاستخباراتية، والتقنيات السيبرانية، والقدرات البحرية، ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى رفع كلفة أي عمل عدائي إلى مستويات غير مقبولة.
وفي هذا الإطار، لعب المرشد (علي خامنئي) دورًا محوريًا في تأطير هذا التحول، من خلال تأكيده على أن القدرات النووية والصاروخية تمثل ركيزة أساسية للسيادة الوطنية، مع إبقاء خيارات الردع الاستراتيجي مفتوحة، خاصة في مواجهة التهديدات الوجودية. ويعكس هذا الخطاب تبني مقاربة أقرب إلى (حافة الهاوية)، ولكن ضمن حسابات دقيقة تهدف إلى الردع دون الانزلاق إلى حرب شاملة.
ومن أبرز ملامح هذه الاستراتيجية أيضًا تبني مفهوم "الحرمان الاستخباراتي"، الذي يقوم على إرباك الخصم وتقليل قدرته على التنبؤ بالسلوك الإيراني، عبر مزيج من الإخفاء والتضليل وإدارة المعلومات. ويكمل ذلك توجه نحو (الاستباق المحدود)، الذي يسمح بتنفيذ ضربات محسوبة عند الضرورة، ضمن أطر قانونية وسياسية مدروسة، بما يعزز قدرة إيران على التحكم في إيقاع التصعيد.
أما على المستوى العملياتي، فقد تجسد التحول بشكل واضح في تطوير نموذج (الردع القابل للبقاء)، الذي يقوم على تعزيز القدرة على الصمود والاستمرار تحت الضغط. ويتحقق ذلك من خلال بناء شبكات أنفاق ومنشآت تحت الأرض، وتطوير منصات إطلاق متنقلة، ودمج تقنيات الحرب الإلكترونية مع الأنظمة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الصاروخية. كما عززت إيران قدراتها البحرية، بما في ذلك الغواصات، بهدف تأمين حضور فعال في الممرات الاستراتيجية، خاصة في الخليج العربي ومضيق هرمز.
ويؤدي هذا النموذج إلى إحداث تحول مهم في معادلة الردع، حيث لم يعد قائمًا فقط على التهديد المباشر، بل على إطالة أمد المواجهة واستنزاف الخصم، عبر تقليص تقنية الاندار، وزيادة تعقيد بيئة العمليات، وإجبار الخصوم على تخصيص موارد ضخمة للدفاع والاستطلاع (المرسي، 2025)

المبحث الثاني: الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران وأثره على توازن القوى

المطلب الأول: طبيعة الصراع وأبعاده الاستراتيجية

كما سبق وأشرنا فان الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران يمثل أحد أبرز مظاهر التحول في طبيعة الصراعات المعاصرة في الشرق الأوسط، حيث لم يعد يقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل اتخذ أشكالًا متعددة تجمع بين الأدوات العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والسيبرانية. ويعكس هذا التنوع في أدوات الصراع تطورًا في مفهوم إدارة النزاعات، بحيث أصبحت الحرب تدار عبر مستويات مختلفة تتجاوز ساحة القتال التقليدية. (لعريض، 2024) كما ان كل طرف من أطراف الصراع يعتمد على استراتيجية معينة ويتبنى أهدافا مختلفة، ويعتمد في ادارته للصراع الى أدوات مختلفة.

أولًا: أهداف الأطراف الرئيسية

من الناحية الاستراتيجية، تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على توازن إقليمي يضمن استمرار نفوذها في الشرق الأوسط، مع منع أي قوة إقليمية من تحقيق تفوق استراتيجي يهدد مصالحها أو مصالح حلفائها. وفي هذا الإطار، يأتي التنسيق مع إسرائيل بوصفه أحد أهم ركائز هذه الاستراتيجية، حيث تتقاطع أهداف الطرفين في الحد من قدرات الخصوم الإقليميين وتعزيز منظومات الردع (الشرقاوي، 2018).
أما **إسرائيل**، فتنطلق في مقاربتها الأمنية من تصور قائم على ضرورة منع تشكل تهديدات استراتيجية قريبة من حدودها، وهو ما يدفعها إلى تبني سياسات استباقية تهدف إلى إضعاف مصادر التهديد قبل أن تتحول إلى خطر مباشر. لذلك تعتمد على مزيج من العمليات العسكرية المحدودة، والضربات الدقيقة، والعمل الاستخباراتي، إلى جانب توظيف التفوق التكنولوجي في إدارة الصراع. (سيبوني، بلا تاريخ)
في المقابل، تتبنى إيران استراتيجية تقوم على مبدأ "الردع غير المباشر"، من خلال توسيع نطاق تأثيرها الإقليمي وبناء شبكة من العلاقات والتحالفات التي تتيح لها مواجهة الضغوط دون الانخراط في مواجهة تقليدية شاملة. كما تعتمد على تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية، بما في ذلك الصواريخ والتقنيات غير التقليدية، لتعزيز قدرتها على الردع ورفع كلفة أي مواجهة محتملة. (الصمد، 2025)
وبذلك يتضح أن هذا الصراع يتسم بطابع مركب، حيث تتداخل فيه الأبعاد العسكرية مع السياسية والاقتصادية، ويتجاوز مفهوم الحرب التقليدية ليشمل أشكالًا متعددة من الصراع، وهو ما يعكس طبيعة البيئة الاستراتيجية المعاصرة في الشرق الأوسط.

ثانيًا: أدوات إدارة الصراع

تعتمد الولايات المتحدة وإسرائيل في إدارة الصراع على حزمة متكاملة من الأدوات، تتصدرها الوسائل العسكرية كتنفيذ الضربات المحدودة، والحفاظ على الانتشار العسكري، وتعزيز منظومات الدفاع. كما توظفان الأدوات الاستخباراتية في جمع المعلومات وتنفيذ العمليات الدقيقة، إلى جانب الاعتماد المتزايد على الأدوات التكنولوجية والسيبرانية التي غدت عنصرًا حاسمًا في طبيعة الصراعات المعاصرة.
وفي موازاة ذلك، يحتل البعد الاقتصادي موقعًا محوريًا ضمن استراتيجية الضغط، إذ يستخدم لإضعاف القدرات الاقتصادية للخصم وتقليص قدرته على تمويل أنشطته الاستراتيجية، بما يعكس اتساع مفهوم الصراع ليشمل المجال الاقتصادي. وفي هذا السياق، استهدفت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران ثلاث مرتكزات أساسية في بنية الاقتصاد، هي: قطاع الطاقة (النفط، الغاز، الكهرباء)، والصناعات الاستراتيجية (الصلب، الفولاذ، البتروكيماويات)، إضافة إلى الخدمات الحيوية (المصارف، الإنترنت، الأسواق، الموانئ، المطارات). ولا يقتصر تأثير هذا الاستهداف على الموارد المالية للدولة، بل يمتد ليطال تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين ومستوى معيشتهم.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وعلى الرغم من استفادة إيران نسبيًا من ارتفاع أسعار النفط إلى ما يفوق 110 دولارات للبرميل، وزيادة صادراتها إلى نحو 1.6 مليون برميل يوميًا، الأمر الذي رفع إيراداتها من قرابة 100 مليون إلى 180 مليون دولار يوميًا، فإن هذه المكاسب تظل محدودة إذا ما قورنت بحجم الخسائر الواسعة التي تكبدها الاقتصاد الإيراني.

كان قطاع الطاقة الأشد استهدافًا، إذ ضُربت مستودعات الوقود في طهران التي تضم 15 مليون ساكن، واستُهدف حقل غاز بارس الجنوبي الذي تعتمد عليه أكثر من 85% من محطات الكهرباء الإيرانية، فضلًا عن جزيرة خارك المسؤولة عن تصدير 90% من النفط الإيراني (الايرانية، 2026)

في المقابل، تعتمد إيران على استراتيجية الردع غير المباشر من خلال توظيف أدوات متعددة، تشمل القدرات الصاروخية، والأدوات غير التقليدية، إضافة إلى العمل عبر شبكات إقليمية تتيح لها التأثير في موازين القوى دون الانخراط في مواجهة مباشرة. كما تولي أهمية متزايدة للأدوات السيبرانية والتكنولوجية في إدارة الصراع. (الصمد، تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط-دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة، 2025)

وبذلك يتضح أن إدارة هذا الصراع تقوم على مزيج من الأدوات العسكرية وغير العسكرية، وهو ما يعكس انتقال الصراع من نمط المواجهة المباشرة إلى نمط أكثر تعقيدًا يقوم على إدارة التوازن والضغط المتبادل بين الأطراف المختلفة.

المطلب الثاني: انعكاسات الصراع على توازن القوى الإقليمي

أدى الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران إلى إحداث تحولات ملحوظة في بنية توازن القوى في الشرق الأوسط، حيث أسهم في إعادة توزيع عناصر القوة بين الفاعلين الإقليميين، وأعاد تشكيل أنماط التحالفات السياسية والعسكرية. فقد أصبحت المنطقة تشهد حالة من التوازن غير المستقر، نتيجة التفاعل المستمر بين سياسات الردع والتصعيد.

ومن أبرز انعكاسات هذا الصراع تعزيز أهمية التحالفات الإقليمية، حيث اتجهت العديد من الدول إلى بناء شراكات أمنية جديدة لمواجهة التحديات المتزايدة. وقد ساهم ذلك في ظهور ترتيبات أمنية مرنة تقوم على التعاون في مجالات الدفاع والاستخبارات، بدلًا من الاعتماد على التحالفات التقليدية الصلبة. (الاستراتيجية، 2026)

كما أدى الصراع إلى تغير طبيعة موازين القوة، بحيث لم تعد القوة العسكرية التقليدية العامل الحاسم الوحيد، بل أصبح التفوق التكنولوجي، والقدرات السيبرانية، والقدرة على إدارة الصراعات غير المباشرة من أهم عناصر القوة في المنطقة. وهذا التحول يعكس انتقال النظام الإقليمي من نمط توازن القوى التقليدي إلى نمط أكثر تعقيدًا يقوم على تعدد مصادر القوة.

إضافة إلى ذلك، أسهمت حالة الصراع المستمر في تعزيز مفهوم (الردع المتبادل غير المتكافئ)، حيث يسعى كل طرف إلى تطوير أدوات تمكنه من التأثير في الطرف الآخر دون الدخول في مواجهة شاملة. وقد أدى ذلك إلى زيادة حالة عدم اليقين في البيئة الأمنية الإقليمية، مما يجعل التوازن القائم عرضة للاهتزاز في أي لحظة. وظهرت عامل توثر جديد وهو قدرة إيران على رفع كلفة المواجهة من خلال السيطرة على مضيق هرمز والتحكم في معادلة اغلاقه، حيث لجأت إيران إلى إغلاق المضيق. وقد كان لهذا القرار أثر إستراتيجي يتجاوز بكثير حدود ساحة المعركة. إذ حولت قوة الإيذاء الإيرانية من ضغط إقليمي محدود إلى ضغط عالمي ممتد، مما أدى الى ارتفاع أسعار الطاقة عالميًّا، وتبعها ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، وبداية ارتفاع نسب التضخم عالميا. وبهذا المعنى، فإن إغلاق هرمز لم يكن مجرد عمل عسكري ميداني، بل كان رسالة واضحة موجهة إلى الداخل الأميركي وإلى المجتمع الدولي بشكل عام. (الاغا، 2026)

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران لم يودي إلى تحقيق توازن مستقر، بل ساهم في إنتاج نمط جديد من التوازن الهش، القائم على إدارة الصراع بدلًا من حسمه، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على السياسات الأمنية لدول المنطقة وعلى مستقبل النظام الإقليمي ككل (الصمد، تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط-دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة، 2025).

المبحث الثالث: السياسات الأمنية الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الأول: تأثير الصراع على السياسات الأمنية لدول المنطقة.

كشفت الحرب الأخيرة عن جملة من الحقائق الاستراتيجية الحاسمة. أولها هشاشة منظومة الحماية، إذ أدت الهجمات الصاروخية الإيرانية إلى تعطيل بعض القواعد الأمريكية وإخراج بعضها من الخدمة، ما اضطر واشنطن إلى تقليص وجودها وإعادة انتشار قواتها، في مفارقة جعلت القواعد نفسها عبئا أمنيًا يحتاج إلى الحماية.

ثانيًا: أبرزت الحرب ترابط صراعات المنطقة، حيث لا يمكن فصل المواجهة مع إيران عن سياق أوسع من العمليات الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023، مع انخراط أطراف إقليمية داعمة لطهران. كما أظهرت كثافة الهجمات على بعض دول الخليج أن التقارب مع إسرائيل قد يزيد من الانكشاف الأمني بدلًا من تقليصه، بمعنى ان التحالف مع إسرائيل تحول الى باعث للخطر والتوتر بدل ان يكون باعث على الامن والاستقرار.

ثالثًا، لم تكن الحرب محكومة فقط بالبرنامج النووي، بل اتجهت نحو استهداف بنية الدولة الإيرانية بهدف إضعافها، وهو مسار يحمل مخاطر إقليمية واسعة في حال حدوث انهيار داخلي.

رابعًا: أكدت الحرب فاعلية عقيدة الردع الإيرانية القائمة على القدرات الصاروخية وشبكة الحلفاء الإقليميين، ما يجعل التخلي عنها أمرًا غير مرجح دون هزيمة شاملة.

وأخيرا: فتتمثل في دور الجغرافيا كعامل حاسم؛ إذ يرتبط أمن الخليج واستقراره ارتباطًا وثيقًا باستقرار إيران، وهو ما ظهر جليًا في تأثير الحرب على الممرات الحيوية كمضيق هرمز، بما يجعل أي تصعيد تهديدًا مباشرًا لمصالح الجميع (ياغي، 2026)

وتقود هذه المعطيات إلى حالة جمود استراتيجي، حيث لم يعد التصعيد العسكري قادرًا على تحقيق حسم، في ظل توازن ردع متبادل يهدد بتوسيع نطاق الصراع وإلحاق أضرار جسيمة باقتصادات المنطقة وسوق الطاقة العالمي.

وعليه يمكن القول ان الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران أدى إلى حدوث تحولات جوهرية في السياسات الأمنية لدول الشرق الأوسط، حيث دفعت حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتزايد التهديدات إلى إعادة صياغة المفاهيم الأمنية التقليدية. فقد أصبحت الدول أكثر ميلًا إلى تبني استراتيجيات أمنية مرنة تستجيب لطبيعة التهديدات المركبة، بدلًا من الاعتماد على أنماط الدفاع التقليدية، كما ساهمت هذه التحولات في إعادة تعريف مصادر التهديد، حيث لم تعد التهديدات مقتصرة على الجيوش النظامية، بل أصبحت تشمل الفاعلين غير الحكوميين، والتحديات السيبرانية، والقدرات الصاروخية، وامن الممرات الملاحية وهو ما دفع الدول إلى تطوير أدواتها الدفاعية والاستخباراتية بشكل متسارع، ومن ناحية أخرى، أدى الصراع إلى تعزيز توجه الدول نحو بناء تحالفات أمنية جديدة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، بهدف مواجهة التحديات المشتركة وتقليل المخاطر الأمنية. وقد اتسمت هذه التحالفات بمرونة أكبر مقارنة بالتحالفات التقليدية، حيث تقوم على التعاون في مجالات محددة مثل الدفاع الجوي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، كما انعكس هذا الصراع على أولويات الإنفاق العسكري، حيث اتجهت العديد من دول المنطقة إلى زيادة استثماراتها في مجالات التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، مثل أنظمة الدفاع الجوي والطائرات بدون طيار، بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية وتحقيق نوع من التوازن في مواجهة التهديدات المتزايدة.

ويمكن ان نخلص الى إن الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران أسهم بشكل مباشر في إعادة تشكيل السياسات الأمنية لدول المنطقة، من خلال دفعها نحو تبني استراتيجيات أكثر تكيفًا مع بيئة أمنية معقدة ومتغيرة.

المطلب الثاني: مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

يتجه المشهد الإقليمي نحو مزيد من عدم الاستقرار، في ظل غياب أفق حاسم للصراع القائم، حيث كشفت الحرب محدودية القدرة على الحسم العسكري لأي من الأطراف. فمن المرجح أن تستمر إيران في توظيف أساليب الحرب غير المتماثلة عبر وكلائها الإقليميين، في مقابل مواصلة الولايات المتحدة تنفيذ حصار بحري وتشديد العقوبات على إيران بغية ارغامها على توقيع اتفاق ينهي الحرب بشروط أمريكية، وهذا ما لن تقبله إيران، كما ان إسرائيل ستستمر في تنفيذ ضربات تستهدف احتواء النفوذ الإيراني في لبنان. ونتيجة لذلك، يتوقع استمرار نمط التهديدات المتبادلة عبر الحدود، واستهداف البنية التحتية الحيوية، خاصة في

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قطاع الطاقة، مع بقاء الممرات البحرية عرضة للتهديد، الأمر الذي يعمق حالة عدم اليقين ويضع تحديات إضافية أمام جهود الاستقرار والتنمية في المنطقة.

كما، يرجح أن تتصاعد وتيرة عسكرة الممرات البحرية، لتتحول إلى ساحات تنافس وصراع مفتوح، لا سيما في مضيقي هرمز وباب المندب، اللذين باتا يمثلان أوراق ضغط استراتيجية. فقد أظهرت التطورات أن تعطيل هذه الممرات يمكن أن يحدث تأثيرات كبيرة على تدفقات الطاقة العالمية، سواء من خلال تقليص الصادرات النفطية أو تهديد إمدادات النفط والغاز. كما أن تأمين هذه الممرات، خاصة مضيق هرمز، بات أكثر تعقيدًا في ظل امتلاك إيران قدرات بحرية مؤثرة، إضافة إلى أسلحة دقيقة قادرة على استهداف السفن (حمزة، 2026). وبناءً على ذلك، يتوقع أن يشهد الإقليم زيادة في الانتشار البحري للقوى الدولية والإقليمية، إلى جانب تسارع وتيرة التسلح البحري، بما يشمل تطوير القدرات الدفاعية واقتناء منظومات متقدمة مثل الغواصات والطائرات المسيرة.

من جهة أخرى، يتزايد حضور الفاعلين من غير الدول في معادلة الصراع، حيث برزت الجماعات المسلحة والميليشيات كأدوات فاعلة في إدارة المواجهات غير المباشرة. ومن المتوقع أن يتعزز دور هذه الأطراف مستقبلًا، في ظل تفضيل القوى الكبرى خوض الصراعات عبر الوكلاء لتجنب الانخراط المباشر. كما يرجح أن تحظى هذه الجماعات بهوامش حركة أوسع، مع حصولها على قدرات عسكرية أكثر تطورًا، ما يزيد من قدرتها على التأثير وتهديد استقرار الدول. وقد أظهرت التجارب الأخيرة أن حتى الهجمات المحدودة يمكن أن تحمل دلالات استراتيجية، سواء في تهديد الممرات الحيوية أو في إرباك التوازنات العسكرية، وهو ما يستدعي من الدول تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد تجمع بين الأدوات الأمنية والدبلوماسية والتنموية.

وفيما يتعلق ببنية التحالفات، من المتوقع أن تشهد المنطقة إعادة تشكيل في أنماط الاصطفاف الإقليمي والدولي، في ضوء تراجع الثقة في فعالية المظلات الأمنية التقليدية. فقد دفعت التطورات الأخيرة بعض دول الخليج إلى إعادة تقييم خياراتها الاستراتيجية، سواء من خلال تعميق التعاون مع قوى إقليمية كا باكستان وتركيا، أو عبر تنويع شراكاتها مع قوى دولية صاعدة مثل الصين وروسيا. وفي المقابل، برزت بعض الدول كوسطاء محتملين في إدارة الأزمات، الأمر الذي يمنحها أدوارًا دبلوماسية متزايدة. كما أن احتمال انشغال الولايات المتحدة بملفات دولية أخرى قد يؤدي إلى تقليص حضورها العسكري في المنطقة، بما يفتح المجال أمام قوى إقليمية للاضطلاع بدور أكبر في تشكيل ملامح النظام الإقليمي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يتجه استخدام الطاقة والموارد الاقتصادية ليكون أكثر حضورًا كأداة في الصراع الجيوسياسي، حيث أثبتت التطورات أن التحكم في الإمدادات ومسارات النقل يمكن أن يؤثر بشكل مباشر في الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن تتجه الدول المنتجة إلى توظيف هذه الموارد ضمن استراتيجياتها السياسية، في حين ستسعى الدول المستهلكة إلى تقليل اعتمادها عبر تنويع مصادر الطاقة، والتوسع في البدائل مثل الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي المسال، إضافة إلى تطوير مسارات نقل بديلة. كما يرجح أن يتزايد الاهتمام ببناء المخزونات الاستراتيجية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والانقطاعات المحتملة.

أخيرًا، يتوقع أن يتصاعد مستوى التنافس الجيوسياسي الدولي في المنطقة، مع سعي القوى الكبرى إلى توسيع نفوذها وتعزيز حضورها، مستفيدة من تعقيدات المشهد الإقليمي. فقد برز اهتمام متزايد من بعض القوى بتأمين مصالحها الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بتدفقات الطاقة، إلى جانب محاولات لعب أدوار سياسية أو دبلوماسية في إدارة الأزمات. وفي هذا السياق، قد تتجه المنطقة نحو نمط من الترتيبات الأمنية متعددة الأطراف، يشارك فيها فاعلون إقليميون ودوليون، خصوصًا في حال حدوث تراجع نسبي في الدور الأمريكي، بما يعكس تحولا في بنية النظام الإقليمي وطبيعة توازناته

الخاتمة

تظهر هذه الدراسة أن الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران لم يعد مجرد صراع تقليدي بين أطراف متنافسة، بل تحول إلى نموذج معقد لإدارة الصراعات في البيئة الدولية المعاصرة، حيث تتداخل فيه الأبعاد العسكرية مع الاقتصادية والتكنولوجية والجغرافية. وقد أسهم هذا الصراع بصورة مباشرة في إحداث

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اختلال واضح في توازن القوى الإقليمي، ليس فقط من حيث توزيع القدرات، بل من حيث طبيعة القوة ذاتها وأدوات توظيفها.
كما بينت الدراسة أن التحول في مفاهيم الأمن لدى كل من إسرائيل وإيران شكل أحد المحركات الأساسية لإعادة تشكيل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط. فبينما انتقلت إسرائيل من نموذج الحسم العسكري السريع إلى نموذج أكثر تركيبا يقوم على الدمج بين الردع والتفوق التكنولوجي والعمل الاستخباراتي، طورت إيران نموذجا قائما على الردع غير المباشر وإدارة التصعيد عبر أدوات غير تقليدية، وهو ما أدى إلى نشوء نمط جديد من التوازن يقوم على "الردع المتبادل غير المتكافئ."
وفي هذا السياق، أفضى اختلال توازن القوى إلى ظهور سياسات أمنية إقليمية جديدة اتسمت بالمرونة والتكيف، حيث أعادت دول المنطقة صياغة استراتيجياتها الأمنية بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات المركبة. كما أدى إلى إعادة تشكيل أنماط التحالفات، بحيث أصبحت أكثر سيولة وأقل ارتباطًا بالتحالفات التقليدية الصلبة، مع تزايد الاعتماد على الشراكات الوظيفية المحددة.
وعلى مستوى النظام الإقليمي، يتضح أن هذا الصراع لم يفض إلى تحقيق استقرار مستدام، بل أسهم في إنتاج حالة من التوازن الهش القائم على إدارة الصراع بدلًا من حسمه، الأمر الذي يفتح المجال أمام استمرار التوترات وتصاعدها في أي لحظة. كما أن تزايد أهمية الممرات الاستراتيجية، مثل مضيق هرمز، وتنامي دور الفاعلين من غير الدول، يعكس انتقال المنطقة إلى مرحلة جديدة من التعقيد الأمني.
وبناء على ذلك، يمكن القول إن مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط سيظل رهينا بقدرة الأطراف على إدارة هذا التوازن الهش، والانتقال من منطق الصراع الصفري إلى مقاربات أكثر شمولًا تقوم على بناء ترتيبات أمنية جماعية قادرة على استيعاب التحديات المتصاعدة.

النتائج

1- لقد ادى الصراع إلى اختلال واضح في توازن القوى الإقليمي، ترافق مع تحول نوعي في مفهوم القوة، حيث لم تعد القوة العسكرية التقليدية العامل الحاسم، بل برزت القدرات غير التقليدية (التكنولوجية، السيبرانية، والصاروخية) كعناصر مركزية في تشكيل التوازن .
2- شهدت مفاهيم الأمن القومي تحولًا من الطابع الدفاعي التقليدي إلى نموذج مركب ومتعدد الأبعاد، ما أسهم في ظهور نمط "الردع غير المتكافئ" القائم على استخدام أدوات مختلفة لتحقيق التوازن دون الانزلاق إلى حرب شاملة .
3- أدى الصراع إلى إعادة هيكلة التحالفات الإقليمية، حيث اتجهت الدول نحو بناء شراكات أمنية مرنة ووظيفية، بدلًا من التحالفات التقليدية، بما يعكس سيولة أكبر في أنماط الاصطفاف الإقليمي .
4- تزايدت أهمية الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والسيبرانية في إدارة الصراع، بالتوازي مع تنامي دور الفاعلين من غير الدول كعنصر مؤثر في موازين القوى، مما زاد من تعقيد البيئة الأمنية .
5- برزت الممرات البحرية، خاصة مضيق هرمز، كعناصر حاسمة في الصراع، نظرًا لقدرتها على التأثير في أمن الطاقة والاقتصاد العالمي، وتحولها إلى أدوات ضغط جيوسياسي فعالة .
6- أسهم الصراع في ترسيخ حالة من التوازن الهش القائم على إدارة التصعيد بدلًا من حسمه، ما أدى إلى زيادة هشاشة النظام الأمني في الشرق الأوسط، مع استمرار التوترات وتصاعد التنافس الإقليمي والدولي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

[1] آيزنكوت، غ.، وسيبوني، غ. (بدون تاريخ). توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى https://www.washingtoninstitute.org/media/4614 .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[2] الأغا، م. (2026، 20 أبريل). إستراتيجية الحصار الأميركية تجاه إيران: إغلاق المضيق وحصار الموانئ. مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/article/6503 .
[3] الشرقاوي، م. (2018، 27 يونيو). نحو تشكيل توازن قوى جديد في الشرق الأوسط. مركز الجزيرة للدراسات . https://studies.aljazeera.net/ar/events/2018/06/180627073144699.html
[4] عبد الصمد، ن. أ. م. (2025، 3 فبراير). تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط: دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة. مجلة العلوم القانونية والسياسية . https://doi.org/10.55716/jjps.2024.13.2.12
[5] طاهر، ع. (1991). حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلية (المجلد 1). الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي.
[6] عمران، ف. (2026). اختلال توازن القوى وإعادة تشكيل السياسات الأمنية الإقليمية: دراسة في الصراع الأمريكي–الإسرائيلي مع إيران. جامعة الزيتونة.
[7] لعريض، ح. (2024، 24 سبتمبر). تأثير النزاع السوري على ميزان القوى في الشرق الأوسط. مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/article/6035 .
[8] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (2026، 5 أبريل). الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران.. مسارات الصراع وآفاقه المستقبلية https://rasanah-iiis.org/?p=38887 .
[9] مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية. (2026). اتفاقية دفاعية بين تركيا والسعودية وباكستان . https://www.ecssr.ae/ar/research-products/news-brief/2/204652
[10] المرسي، ش. (2025، 2 نوفمبر). الاستراتيجية الأمنية الإيرانية الجديدة. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية / https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1231 .
[11] موسى، ح. خ. (2014، 17 أبريل). محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء مرحلة ما بعد "الثورات العربية". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية . https://democraticac.de/?p=219
[12] وحدة الدراسات الإيرانية. (2023، 15 أكتوبر). المبادئ الرئيسية لسياسة الأمن القومي الايراني. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية . https://rawabetcenter.com/archives/166848
[13] ياغي، م. (2026، 28 أبريل). وهم الحماية الأمريكية في الخليج: النفوذ، الحرب، والحاجة إلى الأمن الجماعي. مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية.
[14] حمزة، ن. م. (2026، 26 أبريل). استشراف مستقبل الأمن الإقليمي في ظل الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران. مسارات للدراسات الاستراتيجية https://masarat-ss.com/1024/ .
[15] مناع، ي. (2025، 18 نوفمبر). قرى محصّنة.. كيف تشكلت العقيدة الأمنية لإسرائيل وماذا بقي منها اليوم؟. مركز الجزيرة/ https://www.aljazeera.net/politics/2025/11/18 .

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

[16] Guzansky, Y. (2015). The Gulf States in a Changing Strategic Environment. Institute for National Security Studies (INSS).
[17] Inbar, E. (2008). Israel's National Security: Issues and Challenges since the Yom Kippur War. Routledge.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).